تطوير أداء المشروعات الصغيرة وتسهيل تمويلها أداة لانتعاش التنمية الصناعية

أصبح تمويل المشروعات الصغيرة وتطوير أدائها هو الأمل فى إحداث انتعاشة فى التنمية الصناعية إلا أن عملية تمويل هذه المشروعات محاطة بالمخاطر لأصحاب المشروعات والجهات الممولة أيضاً وزاد من صعوبة التمويل اشتراطات الجهات الممولة الخاصة بعدما أخذت اتجاهاً آخر فى التمويل بعيداً عن الجهات الحكومية.

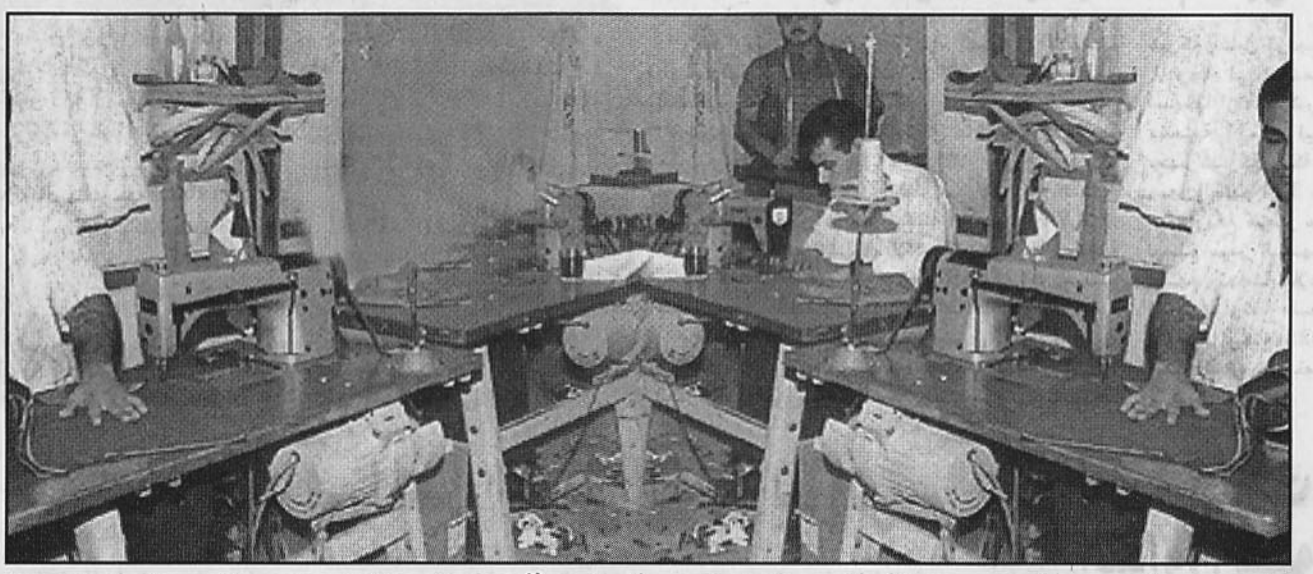

♦ د . نادر رياض: مطلوب خفض فوائد قروض المشروعات الصغيرة

♦ فؤاد ثابت: مشكلات التمويل تهدد المشروعات بالفشل

وأكد رجال الأعمال على ضرورة تمويل البنوك المتخصصة لمشروعات الشباب الصغيرة لانها مؤسسات مالية قوية من المفترض انها تنهض بالصناعات الصغيرة من خلال دعمها وتمويلها.

وأكد أصحاب المشروعات الصغيرة ان البنوك ترفض تمويل مشروعاتهم بالإضافة إلى شروط البنوك القاسية مثل فتح حساب بفرع البنك والتوقيع على دفتر شيكات بضمان قيمة القرض والحصول على سجل تجارى للنشاط لا يقل عن 21 ألف جنيه بالرغم من ان هذا الشرط لا يوجد ضمن شروط الصندوق الاجتماعى بالإضافة إلى ان البنوك تقوم بمساومة عملاء الصندوق الاجتماعى بالاستغناء عن القرض واللجوء إلى الاقتراض من البنك مباشرة.

آفاق جديدة للتطوير

يرى د. نادر رياض رئيس شعبة الصناعة والطاقة بالغرفة العربية الألمانية ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ان رجال الأعمال والمنظمات الحكومية الخاصة جميعاً شركاء فى عملية التنمية وان لكل طرف سواء من البنوك أو رجال الأعمال له دور يؤديه.

وأكد ان تحسن أداء كل طرف سواء رجل أعمال أو بنكاً أو الحكومة يؤدى فى النهاية لتحسن النتائج والعكس.

واضاف انه من الخطأ ان يتم توجيه اللوم لطرف دون آخر فى حالة تعدد أوجه التقصير.

وطالب د. رياض بتكاتف الدولة والبنوك مع رجال الصناعة ورجال الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة حتى تتحقق النهضة المنشودة.

وأشار إلى ان تكلفة القروض والتمويل تزيد بالارتفاع النسبى فى فوائد القروض البنكية حيث يجب ان يتم تخصيص قروض منخفضة الفوائد لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة.

واضاف ان النشاط الصناعى يحتاج لمساندة الجهاز المصرفى ليس فقط فى آليات متعددة للتمويل المباشر وغير المباشر.

وأشار د. نادر رياض إلى أن هناك آفاقاً جديدة لتطوير خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منها تنشيط آلية التمويل التأجيرى لما لها من أثر فى توفير التمويل اللازم للقطاع الصناعى خاصة الصناعات الصغيرة مثل اعادة هيكلة بنك التنمية الصناعية حتى يتحول إلى مؤسسة مالية قوية متخصصة فى تمويل الصناعات الصغيرة.

وتعديل التشريعات والضوابط المنظمة لعمل بنوك الاستثمار والأعمال بما يضمن قيامها بالدور المنوط بها فى توفير التمويل متوسط وطويل الأجل بالإضافة إلى السماح باستخدام آليات تغطية مخاطر التمويل طويل الأجل بما يشجع البنوك التجارية على التوسع فى توفير هذا النوع من التمويل للقطاع الخاص الصناعى.

وطالب د. رياض باندماج البنوك صغيرة الحجم لايجاد كيانات كبيرة قادرة على القيام بدور ملموس فى توفير التمويل اللازم للتنمية الصناعية.. كما طالب بزيادة رؤوس أموال البنوك العامة والتجارية لكى تقوم بالدور الأكبر فى تمويل القطاع الصناعى بمختلف أنواعه سواء الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة.

مؤسسة أهلية للتمويل

ومن جانبه أكد فؤاد ثابت رئيس اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية ورئيس شعبة الصناعات الحرفية والصغيرة بالغرفة التجارية ان الاتحاد بحث انشاء مؤسسة أهلية لتمويل المشروعات الصغيرة فى جميع محافظات مصر وقام باعداد هذه الدراسة د. فائقة الرفاعى عضو مجلس إدارة الاتحاد ومقررة اللجنة الاقتصادية.

وأكد ان مثل هذه المؤسسة ستساهم فى تنمية موارد المشروعات.. واضاف ان الاتحاد حصل على 580 ألف جنيه من الصندوق الاجتماعى لإقامة عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة استفاد منها 53 شاباً واقيم 13 مشروعاً منها مشروع للمسامير ومصنع لفرش السيارات ومصنع لتجميع الحاسب الآلى ومركز لصيانة آلات التصوير ومصنع للمطرازات.

وأشار ثابت إلى ان الاتحاد كان قد وقع عقداً مع الصندوق الاجتماعى بقيمة 2مليون جنيه إلا أن الصندوق لم

د. نادر رياض

يعط الاتحاد سوى 580 ألف جنيه نظراً للظروف التى يمر بها الصندوق والتى لم تمكنه من اعتماد المبلغ المتفق عليه.

واضاف ان مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة تهدد المشروعات بالفشل ومنها ارتفاع الفوائد على القروض والضمانات القاسية التى يطلبها البنك من أجل الضمان فضلاً عن إجراءات الرهن لأصحاب المشروعات الصغيرة على كل ما يملكون بالإضافة إلى مشكلات الإدارات المحلية وما تفرضه من عراقيل أمام المستثمرين الصغار وعدم اعتراف هذه الإدارات بتملك الأراضى المقام عليها المشروع للمستثمر ورفض اعطاء التراخيص للأرض والمشروع.

وفى ردها على مذكرة قدمت إلى مجلس إدارة الصندوق الاجتماعى وبنك الإسكندرية من نقابة مصممى المهن التطبيقية تضمنت صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشروعاتهم.

أكدت إدارة الائتمان ببنك الإسكندرية ان البنك يتحمل مخاطر كبيرة جداً من جراء منح هذه القروض خاصة بالنسبة للمشروع التجريبى ولتطوير وتنمية الحرف والفنون التطبيقية المصرفية والتى يتم تنفيذها فى العديد من المحافظات بمقتضى الاتفاق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ونقابة مصممى الفنون التطبيقية.

وكشفت إدارة الائتمان بالبنك عن انها مولت بالفعل مشروعات مستوفاة للشروط بعد دراسة جدواها والتأكد من سلامة مقوماتها مثل مشروع للأرابيسك بالمنطقة الصناعية بأبو رواش بقرض قيمته 600 ألف جنيه ومشروع آخر للمصنوعات الجلدية بمبلغ 11,500 جنيه للمزركشات ومشروع للبلاط الخزفى بمبلغ 25 ألف جنيه.

وأكدت إدارة الائتمان بالبنك انها اعتذرت عن تمويل مشروعات أخرى إما لعدم وجود مقر مناسب لممارسة النشاط أو وجود بعض الإجراءات القانونية الصادرة ضد المستفيد من التمويل لدى بنوك أخرى أو نتيجة تعارض بعض المشروعات المقترحة مع قوانين حماية البيئة.

جهات مانحة

وفى دراسة صدرت مؤخراً من وزارة التجارة الخارجية عن المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية فى الصغر.. أكدت الدراسة ان هناك جمعيات ومنظمات تقوم بتقديم قروض صغيرة بشروط ميسرة ومرنة فى نظام تسديدها على مدد قصيرة الأجل كما تقوم هذه الجمعيات والمنظمات بالمساعدة الفنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتخصص نسبة 64٪ من قروضها للمنشآت الصناعية ومنها جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية ومؤسسة ESED ومؤسسة SEDA ومؤسسة ASBA وجميعها تتبع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتركز على إقراض المشروعات بالمناطق الحضرية بنسبة 100٪

وأوضحت الدراسة ان مؤسسة ESED الأمريكية منحت قروضاً قيمتها 114 مليون جنيه مصرى بما يعادل حوالى 33,5 مليون دولار.

كما منحت مؤسسة SEDA الأمريكية 4600 قرض قيمتها 14 مليون جنيه لعدد 1700 مقترض ومنحت مؤسسة ASBA 3600 قرض قيمتها 10 ملايين جنيه لعدد 1600 مقترض.

وأكدت الدراسة ان الهدف الأساسى من هذه المنح والقروض هو العمل على تنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وأشارت الدراسة إلى ان اساليب الاقتراض تتلخص فى ان فترة الاقراض تستغرق ما بين 6 و7 أشهر وتتراوح القروض الفردية المتتالية ما بين 300 إلى 1000 دولار للفرد الواحد وان هناك فترة سماح ما بين 4 أشهر وعامين للمستفيد.

ويتم سحب المبالغ وإيداعها من خلال بنوك معينة.

وتشير الدراسة إلى ان فوائد هذه القروض مرتفعة نسبياً حتى تكون كافية لتغطية تكاليف التشغيل وبالرغم من ذلك تؤكد الدراسة ان أسعار الفائدة بها أقل بكثير من غيرها.

وذكرت الدراسة ان معدل سداد هذه القروض للأفراد بلغ سنوياً ما يقرب من 82,2٪ مما يدل على انه معدل جيد.

وكشفت الدراسة عن ان معظم آليات الاقراض تحولت إلى المنظمات غير الحكومية والتى لا تهدف إلى تحقيق أى ربح لكى تمكنها من تعبئة المدخرات التى تخص المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.